كلمة

التحالف المصري للتوعية الانتخابية ودعم الديمقراطية

منتدى الاقليات – الدورة السابعة

جينيف – 26/25 نوفمبر 2014

ينعقد منتدى الأقليات هذا العام، فى ظروف عصيبة يمر بها الشرق الوسط، مع تنامى جرائم العنف ضد القليات الدينية والاثنية، وتشعب التنظيمات الارهابية التى تستهدف الأقليات عن عمد، وتصفية مواقف سياسية مع بعض الجماعات ، ونشر الفوضي والعنف فى ربوع الشرق الأوسط، مما يمهد لمستقبل مظلم ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة لوقف نزوح الأقليات من بلدان الشرق، ومحاولات البعض لتفريغ الشرق الأوسط من مسيحيه، فى جريمة غير انسانية سيتوقف كثيرا التاريخ امامها.

وبعد ما شهدته مصر خلال السنوات الثلاث الماضية الماضية، من خلال الاطاحة بالاستبداد السياسي فى25 يناير 2011، وكذلك الاطاحة بالاستبداد الديني فى 30 يونيو 2013 ، آن الآوان أن يطلع المصريين نحو مستقبل أفضل، بعد إقرار دستور جديد يحترم حقوق الانسان ويعزز من الحريات العامة، وكذلك انتخاب رئيس بنسبة تصويت كبيرة وغير معتادة على الانتخابات الرئاسية السابقة، والاعداد لانتخاب برلمان خلال الأشهر المقبلة، عليه اقرار حزمة من التشريعات والقرارات اللازمة لدعم مناخ يعزز من حقوق الانسان والحريات العامة، مع تغيير واضح في المنظومة الثقافية؛ من أجل ترسيخ دعائم الدولة الوطنية الدستورية الحديثة العادلة.

ونوصي عبر جلسات هذا المنتدى بأهمية أن تلتزم الحكومات بملاحقة الجناة في الجرائم الطائفية، ومحاكمتهم، وعدم الاعتماد على جلسات الصلح العرفية، وفى كل الجرائم الطائفية لم يتم تقديم أحد للعدالة والمحاكمة، وهذا يرجع لعدم كفاية الأدلة ضد من يتم القبض عليهم ولا يجب التعامل معها بجلسات الصلح العرفي التي تجعل الجاني والمجني عليه على قدم المساواة، ولكن بتقديم المعتدين والمحرضين أيا كانوا للعدالة، وأهمية اقرار قانون بناء الكنائس في أقرب وقت، وقانون الأحوال الشخصية للمسيحيين، وغيرها من القوانين، والتي يعتبرها الأقباط أبرز القضايا المثيرة للجدل،

وعلى البرلمان القادم منح هذه القوانين أولوية في مناقشتها وإقرارها، بعد أن كانت مصدر قلق لجموع الأقباط في العقود السابقة.

كما لابد من التوصية بوضع حد لحالات اختطاف المسيحيين بصعيد مصر وطلب اتاوة من ذويهم، خاصة مع تكرار هذه المشكلة، وفشل الأجهزة الأمنية في وضع حد لها، خاصة وان استنزاف أموال الأقباط وانتشار هذه الجرائم وبشكل خاص فى صعيد مصر يثير تساؤلات عديدة، إلى جانب وقف السجال الديني بما يتضمن من تجريح وإساءة وافتراء وإهانة، في كل الوسائل الإعلامية وأعمال ميثاق الشرف الإعلامي، وابعاد الاعلام عن قضايا الاثارة، والتركيز على التنوير ومكافحة الأفكار المتطرفة في المجتمع.

كذلك لابد من دعوة وزارة التربية والتعليم إلى ضرورة تطوير المناهج التعليمية بشكل متواصل، مع تنقيح المناهج من المعلومات التي تحض على العنف ورفض الآخر، واستمرار التعاون مع منظمات المجتمع المدني؛ من أجل مواجهة الأفكار المتطرفة في المناهج والمدارس، وإجراء اختبارات للمدرسين قبل تعيينهم؛ من أجل تنشئة التلاميذ بشكل جيد وفعال على احترام مفاهيم حقوق الإنسان والمواطنة وتكافؤ الفرص.